

قواعد الويبو
للتحكيم
المعجل
وجداول الرسوم
والأتعاب
والتكاليف¹

يوليو 2021

6 أولاً. أحكام عامة

6	تعايير مختصرة
6	المادة 1
6	نطاق تطبيق القواعد
6	المادة 2
6	المادة 3
6	الإخطارات والمهل
6	المادة 4
7	الوثائق التي يتعين تقديمها إلى المركز
7	المادة 5

7 ثانياً. بدء التحكيم

7	طلب التحكيم
7	المادة 6
7	المادة 7
7	المادة 8
7	المادة 9
8	المادة 10
8	الرد على الطلب وبيان الدفاع
8	المادة 11
8	المادة 12
8	التمثيل
8	المادة 13

8 ثالثاً. تكوين هيئة التحكيم وتشكيلها

8	عدد المحكمين وتعيينهم
8	المادة 14
9	جنسية المحكم
9	المادة 15
9	الاتصالات بين الطرفين والمرشحين لمهمة التحكيم
9	المادة 16
9	الحياد والاستقلال
9	المادة 17
9	تفرُّغ المحكم وقبول تعيينه وإخطار الطرفين
9	المادة 18
9	طلب ردّ المحكمين
9	المادة 19
10	المادة 20
10	المادة 21
10	المادة 22
10	المادة 23

10	المادة 24
	الإعفاء من المهام
10	المادة 25
10	المادة 26
10	المادة 27
	تبديل المحكم
10	المادة 28
10	المادة 29
	الدفع بعدم اختصاص هيئة التحكيم
11	المادة 30
11	رابعاً. سير التحكيم
	السلطات العامة لهيئة التحكيم
11	المادة 31
	مكان التحكيم
11	المادة 32
	لغة التحكيم
11	المادة 33
	الاجتماع التحضيري
12	المادة 34
	بيان الدعوى
12	المادة 35
	بيان الدفاع
12	المادة 36
	البيانات الكتابية الإضافية
12	المادة 37
	تعديل الدعاوى أو أوجه الدفاع
12	المادة 38
	الاتصالات بين الطرفين وهيئة التحكيم
12	المادة 39
	الانضمام
13	المادة 40
	الدمج
13	المادة 41
	التدابير الوقائية المؤقتة والضمانة للدعاوى ولتغطية التكاليف
13	المادة 42
	إجراءات الانتصاف الطارئ
13	المادة 43
	الأدلة
14	المادة 44
	التجارب
14	المادة 45

الزيارات الميدانية	المادة 46	14
المراجع التمهيدية والنماذج المعتمدة	المادة 47	15
الكشف عن الأسرار التجارية والمعلومات السرية الأخرى	المادة 48	15
الجلسات	المادة 49	15
الشهود	المادة 50	16
الخبراء الذين تعيّنهم هيئة التحكيم	المادة 51	16
التخلّف	المادة 52	17
اختتام الإجراءات	المادة 53	17
التنازل عن حق الاعتراض	المادة 54	17
خامساً. قرارات التحكيم والقرارات الأخرى		17
القوانين المطبقة على موضوع النزاع والتحكيم واتفاق التحكيم	المادة 55	17
العملة والفوائد	المادة 56	18
شكل قرارات التحكيم وتبليغها	المادة 57	18
مهلة إصدار قرار التحكيم النهائي	المادة 58	18
أثر قرار التحكيم	المادة 59	18
التسوية وغيرها من أسباب الإنهاء	المادة 60	19
تصحيح قرار التحكيم وقرار التحكيم الإضافي	المادة 61	19
سادساً. الرسوم والأتعاب والتكاليف		19
رسوم المركز	المادة 62	19
أتعاب المحكّم	المادة 63	20
الودائع	المادة 64	20
القرار المتعلق بتكاليف التحكيم	المادة 65	20

القرار المتعلق بالتكاليف التي يتحملها أحد الطرفين

21 المادة 66

21 **سابعاً. السرية**

سرية وجود التحكيم

21 المادة 67

سرية المعلومات المكشوف عنها أثناء التحكيم

21 المادة 68

سرية قرار التحكيم

21 المادة 69

التزام المركز والمحكم بالسرية

22 المادة 70

22 **ثامناً. مسائل مختلفة**

انتفاء المسؤولية

22 المادة 71

التنازل عن حق رفع دعوى تشهير

22 المادة 72

23 **جدول الرسوم والأتعاب والتكاليف**

23 **التحكيم والتحكيم المعجل**

25 **إجراءات الانتصاف الطارئ**

أولاً. أحكام عامة

تعايير مختصرة

المادة 1

في هذه القواعد:

تعني عبارة "اتفاق التحكيم" اتفاق الطرفين على إحالة كل المنازعات التي نشأت أو قد تنشأ بينهما أو بعض تلك المنازعات إلى التحكيم. ويجوز أن يكون اتفاق التحكيم في شكل بند للتحكيم مدرج في عقد أو في شكل عقد منفصل؛

وتعني كلمة "المدعي" الطرف المبادر إلى التحكيم؛

وتعني عبارة "المدعى عليه" الطرف الذي توجه ضده مبادرة التحكيم، كما هو مسمى في طلب التحكيم؛

وتعني عبارة "هيئة التحكيم" المحكم المنفرد؛

وتعني كلمة "الويبو" المنظمة العالمية للملكية الفكرية؛

وتعني كلمة "المركز" مركز الويبو للتحكيم والوساطة.

وتشمل الكلمات المستعملة بصيغة المفرد أو المثنى صيغة الجمع والعكس صحيح، حسب ما قد يقتضي السياق.

نطاق تطبيق القواعد

المادة 2

إذا نص اتفاق التحكيم على مباشرة التحكيم بناء على قواعد الويبو للتحكيم المعجل، فإن هذه القواعد تعتبر جزءاً من اتفاق التحكيم المذكور ويتعين تسوية النزاع وفقاً لهذه القواعد كما هو نافذ في تاريخ بدء التحكيم، ما لم يكن الطرفان قد اتفقا على خلاف ذلك.

المادة 3

(أ) تحكم هذه القواعد التحكيم إلا إذا تعارضت وأحد أحكام القانون المطبق على التحكيم التي لا يمكن للطرفين الخروج عليها. وفي هذه الحالة، تكون الغلبة لذلك الحكم.

(ب) يحدد القانون المطبق على التحكيم وفقاً للمادة 55(ب).

الإخطارات والمهل

المادة 4

(أ) يجب على كل إخطار أو بلاغ آخر تجيز هذه القواعد تقديمه أو تقتضيه أن يكون مكتوباً، ويجب أن يتم إرساله عبر البريد الإلكتروني أو أي وسيلة أخرى من وسائل الاتصال الإلكترونية التي تسمح بتثبيته، ما لم يقرر أحد الطرفين أن يستخدم أيضاً خدمة البريد السريع العام أو الخاص إلى جانب وسائل الاتصال الإلكتروني.

(ب) يعد آخر محل إقامة أو عمل معروف للطرف عنواناً صحيحاً لتوجيه أي إخطار أو بلاغ آخر إذا لم يوجّه ذلك الطرف إشعاراً بتغيير العنوان. وفي أي حال، يجوز توجيه البلاغات إلى الطرف بالطريقة المنصوص عليها، وفي غياب نص من هذا القبيل، فوفقاً للممارسات المتبعة في إطار العلاقات بين الطرفين.

(ج) لأغراض تحديد تاريخ بدء مهلة ما، يعد الإخطار أو البلاغ الآخر متسلماً في يوم تسليمه وفقاً للفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة.

(د) لأغراض تحديد الالتزام بمهلة ما، فإن الإخطار أو البلاغ الآخر يعد مرسلأً أو صادراً أو منقولاً إذا تم إرساله وفقاً للفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة قبل اليوم الذي تنقضي فيه المهلة أو في ذلك اليوم.

(هـ) لأغراض حساب مهلة ما بناء على هذه القواعد، يبدأ سريان المهلة في اليوم التالي ليوم تسلم الإخطار أو البلاغ الآخر. وإذا كان اليوم الأخير من المهلة يوم عطلة رسمية أو يوم عطلة عمل في محل إقامة المرسل إليه أو محل عمله، امتدت المهلة حتى أول يوم عمل يلي انتهاء العطلة. ويدخل في حساب المهلة ما يتخللها من أيام العطل الرسمية أو عطل العمل.

(و) للطرفين أن يتفقا على تقليص المهل المشار إليها في المواد 11 و14 (ب) "3" و37 (أ) و49 (ب) و51 (أ) أو تمديدتها.

(ز) للمركز أن يمدد المهل المشار إليها في المواد 11 و14 (ب) "3" و37 (أ) و49 (ب) و51 (أ) و62 (د) و64 (هـ)، بناء على طلب أحد الطرفين أو من تلقاء نفسه.

(ح) للمركز أن يقلص، بالتشاور مع الطرفين، المهلة المشار إليها في المادة 11.

الوثائق التي يتعين تقديمها إلى المركز

المادة 5

(أ) على الطرف أن يقدم إلى المركز أي بيان كتابي أو إخطار أو بلاغ آخر تقتضيه هذه القواعد أو تسمح به وأن يرسل نسخة عنه إلى الطرف الآخر في الوقت ذاته، إلى أن يبلغ المركز تشكيل هيئة التحكيم.

(ب) إذا قرر أحد الطرفين استخدام البريد السريع العام أو الخاص لإرسال بيان كتابي أو إخطار أو اتصال آخر يُرسل إلى المركز، فإنه يُرسل بعدد من النسخ يساوي العدد الضروري لتزويد كلا من الهيئة والمركز بواحدة منها.

(ج) بعد أن يبلغ المركز تشكيل هيئة التحكيم، على الطرف أن يقدم إلى هيئة التحكيم مباشرة أي بيانات كتابية أو إخطارات أو بلاغات أخرى وأن يزود الطرف الآخر بنسخة عنها في الوقت ذاته.

(د) ترسل هيئة التحكيم إلى المركز نسخة عن كل أمر أو قرار آخر تصدره.

ثانياً. بدء التحكيم

طلب التحكيم

المادة 6

يرسل المدعي طلب التحكيم إلى المركز وإلى المدعى عليه.

المادة 7

يكون تاريخ بدء التحكيم هو التاريخ الذي يتسلم فيه المركز طلب التحكيم وبيان الدعوى، كما تقتضي المادة 10.

المادة 8

يخطر المركز المدعي والمدعى عليه بتسلمه طلب التحكيم وبيان الدعوى وتاريخ بدئه.

المادة 9

يتعين أن يتضمن طلب التحكيم ما يلي ذكره:

"1" التماس لإحالة النزاع إلى التحكيم بناء على قواعد الويبو للتحكيم المعجل؛

"2" الأسماء والعناوين وأرقام الهاتف أو عناوين البريد الإلكتروني أو غيرها من البيانات التي تسمح بالاتصال بالطرفين وبممثل المدعي؛

"3" ونسخة عن اتفاق التحكيم وأي بند منفصل بشأن القانون المطبق، عند الاقتضاء؛

"4" وأي ملاحظات يعتبرها المدعي مفيدة فيما يتعلق بالمادتين 14 و15.

"5" هوية أي طرف ثالث ممول، حيثما ينطبق ذلك. وفي حال أبرم اتفاق تمويل في مرحلة لاحقة من الإجراءات، يُكشف عن هوية الطرف الثالث الممول على الفور إلى الطرفين والمركز وهيئة التحكيم.

المادة 10

يكون طلب التحكيم مصحوباً ببيان الدعوى تماشياً مع المادة 35(أ) و(ب).

الرد على الطلب وبيان الدفاع

المادة 11

- (أ) على المدعى عليه، في غضون 20 يوماً اعتباراً من تاريخ تسلمه طلب التحكيم وبيان الدعوى من المدعي، أن يوجه إلى المركز وإلى المدعي رداً على الطلب يتضمن تعليقات على أي عنصر من العناصر الواردة في طلب التحكيم.
- (ب) يتضمن الرد على الطلب، حيثما أمكن، هوية أي طرف ثالث ممول. وفي حال إبرام اتفاق تمويل في مرحلة لاحقة من الإجراءات، يُكشف عن هوية الطرف الثالث الممول على الفور إلى الطرفين والمركز وهيئة التحكيم.

المادة 12

يكون الرد على الطلب مصحوباً ببيان الدفاع تماشياً مع المادة 36(أ) و(ب).

التمثيل

المادة 13

- (أ) يجوز أن يمثل الطرفين أشخاص من اختيارهما، أيًا كانت جنسياتهم أو مؤهلاتهم المهنية بصورة خاصة. ويتعين إبلاغ المركز والطرف الآخر وهيئة التحكيم بعد تشكيلها الأسماء والعناوين وأرقام الهاتف أو عناوين البريد الإلكتروني أو البيانات الأخرى التي تسمح بالاتصال بأولئك الممثلين.
- (ب) يتكفل كل طرف بأن يتوافر لممثليه الوقت الكافي للتمكين من مباشرة التحكيم على وجه السرعة.
- (ج) يجوز أن يساعد الطرفين أيضاً أشخاص من اختيارهما.

ثالثاً. تكوين هيئة التحكيم وتشكيلها

عدد المحكمين وتعيينهم

المادة 14

- (أ) تتكون هيئة التحكيم من محكم منفرد يعينه الطرفان ويؤكدده المركز بموجب المادتين 17 و18. ويكون التعيين نافذاً لدى إخطار المركز الطرفين.
- (ب) إذا لم يتم ترشيح المحكم في غضون 15 يوماً بعد بدء التحكيم، يتم التعيين وفقاً للإجراء التالي:
- "1" يرسل المركز إلى كل طرف قائمة متطابقة بالمرشحين. وتشمل القائمة عادة أسماء ثلاثة مرشحين على الأقل تكون مرتبة ترتيباً أبجدياً. وتتضمن القائمة بياناً بمؤهلات كل مرشح أو تكون مصحوبة بذلك البيان. وإذا كان الطرفان قد اتفقا على أي مؤهلات معينة، تضمنت القائمة أسماء المرشحين الذين يستوفون تلك المؤهلات.
- "2" لكل طرف الحق في أن يشطب اسم أي مرشح يعترض على ترشيحه وعليه أن يرقم ما يتبقى من أسماء المرشحين حسب الأفضلية.
- "3" يعيد كل طرف القائمة بعد التأشير عليها إلى المركز في غضون سبعة أيام بعد تاريخ تسلمه إيها. ويعتبر كل طرف يتخلف عن إعادة القائمة بعد التأشير عليها في غضون تلك المهلة أنه وافق على كل المرشحين الذي وردت أسماؤهم في القائمة.
- "4" بعد أن يتسلم المركز القائمتين من الطرفين، وإلا فبعد انقضاء المهلة المحددة في الفقرة الفرعية السابقة، يعين المركز محكماً من القائمة مع مراعاة ما عبّر عنه الطرفان من تفضيل واعتراض.

"5" إذا لم تُشر القائمتان المعادتان إلى شخص يقبله كلا الطرفين محكماً، يكون المركز مخوَّلاً لتعيين المحكم. ويكون المركز مخوَّلاً لذلك بالمثل إذا تعلَّز على شخص أن يقبل دعوة المركز إلى أن يكون محكماً أو إذا لم يكن يرغب في ذلك أو إذا كانت فيما يبدو أسباب أخرى تمنع ذلك الشخص من أن يكون المحكم ولم يتبق في القائمتين اسم شخص يقبله كلا الطرفين محكماً.

(ج) بالرغم من الإجراء المبين في الفقرة (ب)، يكون المركز مخوَّلاً لتعيين المحكم إذا رأى، بما له من سلطة تقديرية، أن الإجراء المبين في تلك الفقرة ليس مناسباً للقضية.

جنسية المحكم

المادة 15

- (أ) يتعيَّن احترام أي اتفاق بين الطرفين بشأن جنسية المحكم.
- (ب) إذا لم يكن الطرفان قد اتفقا على جنسية المحكم، يتعيَّن أن يكون ذلك المحكم من مواطني بلد خلاف بلدي الطرفين، ما لم تكن هناك ظروف خاصة مثل الحاجة إلى تعيين شخص له مؤهلات معينة.

الاتصالات بين الطرفين والمرشحين لمهمة التحكيم

المادة 16

لا يجوز لأي طرف أو لأي شخص يتصرف نيابة عنه أن يقوم بأي اتصال من جانب واحد بأي مرشح لمهمة التحكيم إلا لمناقشته في مؤهلاته أو مدى تفزعه أو استقلاله إزاء الطرفين.

الحياد والاستقلال

المادة 17

- (أ) يتعين أن يكون المحكم محايداً ومستقلاً.
- (ب) على كل محكم وقع عليه الاختيار، قبل قبول تعيينه، أن يكشف للطرفين وللرَّكز عن أي ظروف قد تثير شكوكاً لها ما يبررها بشأن حياد المحكم واستقلاله، أو أن يثبت كتابة انتفاء أي ظروف من ذلك القبيل.
- (ج) إذا نشأت، في أي مرحلة من مراحل التحكيم، ظروف جديدة قد تثير شكوكاً لها ما يبررها بشأن حياد أحد المحكمين أو استقلاله، على المحكم أن يكشف عن تلك الظروف للطرفين وللرَّكز دون تأخير.

تفُّرُّغ المحكم وقبول تعيينه وإخطار الطرفين

المادة 18

- (أ) يعتبر المحكم، بقبول تعيينه، أنه التزم بإتاحة الوقت الكافي للتمكين من تسيير التحكيم وإتمامه على وجه السرعة.
- (ب) يقبل المحكم الذي وقع عليه الاختيار تعيينه كتابة ويبلغ قبوله للرَّكز.
- (ج) يخطر المركز الطرفين بتشكيل هيئة التحكيم.

طلب ردِّ المحكمين

المادة 19

- (أ) يجوز لأي من الطرفين أن يطلب رد المحكم إذا توافرت ظروف تثير شكوكاً لها ما يبررها بشأن حياد المحكم أو استقلاله.
- (ب) لا يجوز لأي طرف أن يطلب رد محكم اشترك في ترشيحه إلا لأسباب أدركها بعد الترشيح.

المادة 20

يرسل الطرف الذي يطلب رد المحكم إخطاراً إلى المركز وهيئة التحكيم والطرف الآخر يبين فيه أسباب طلبه في غضون سبعة أيام بعد إخطاره بتعيين ذلك المحكم بموجب المادة 18 (ج) أو بعد أن يدرك الظروف التي يعتبر أنها تثير شكوكاً لها ما يبررها بشأن حياد ذلك المحكم أو استقلاله.

المادة 21

متى طلب أحد الطرفين رد المحكم، كان للطرف الآخر الحق في أن يرد على ذلك الطلب. وعليه، إذا مارس ذلك الحق، أن يرسل في غضون سبعة أيام بعد تسلمه الإخطار المشار إليه في المادة 20 نسخة عن رده إلى المركز وإلى الطرف الذي طلب رد المحكم وإلى المحكم.

المادة 22

لهيئة التحكيم، بما لها من سلطة تقديرية، أن توقف أو تواصل إجراءات التحكيم أثناء النظر في طلب الرد.

المادة 23

للطرف الآخر أن يقبل طلب الرد أو للمحكم أن ينسحب من طوع نفسه. وفي كلتا الحالتين، يستعاض عن المحكم دون أن ينطوي ذلك على أي إقرار بصحة أسباب طلب الرد.

المادة 24

إذا لم يوافق الطرف الآخر على طلب الرد ولم ينسحب المحكم، تعين على المركز أن يبت في طلب الرد وفقاً لنظامه الداخلي. ويكون القرار الصادر على ذلك النحو قراراً إدارياً من حيث طبيعته ونهائياً. ولا يكون المركز ملزماً بتسبيب قراره.

الإعفاء من المهام

المادة 25

يجوز إعفاء المحكم من مهمته كمحكم بناء على طلبه، إما بموافقة الطرفين وإما بمبادرة من المركز.

المادة 26

بصرف النظر عن أي طلب من المحكم، يجوز للطرفين أن يعفيا معاً المحكم من مهمته كمحكم. وعليهما أن يخطرا المركز بذلك الإعفاء دون تأخير.

المادة 27

للمركز أن يعفي المحكم من مهمته كمحكم، بناء على طلب أحد الطرفين أو من تلقاء نفسه، إذا لم يعد المحكم قادراً بحكم القانون أو الواقع على أداء واجبات المحكم أو أخفق في أدائها. وفي تلك الحالة، تتاح للطرفين فرصة التعبير عن آرائهما في الموضوع وتطبق أحكام المواد من 21 إلى 24 مع ما يلزم من تعديل.

تبديل المحكم

المادة 28

(أ) يتم، عند الضرورة، تعيين محكم بديل وفقاً للإجراء المنصوص عليه في المادة 14 كما كان مطبقاً على تعيين المحكم المبدل به.

(ب) توقف إجراءات التحكيم إلى أن يتم التبديل، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

المادة 29

في حالة تعيين محكم بديل، على هيئة التحكيم أن تقرر، بما لها وحدها من سلطة تقديرية، إذا وجب إعادة عقد جلسات الاستماع التي سبق عقدها أو بعضها، مع مراعاة أي ملاحظات يبدونها الطرفان.

الدفع بعدم اختصاص هيئة التحكيم

المادة 30

- (أ) لهيئة التحكيم سلطة سماع الاعتراضات على اختصاصها، بما في ذلك أي اعتراضات على شكل اتفاق التحكيم موضع النظر وفقاً للمادة 55(ج) أو على وجوده أو صحته أو نطاقه، ولها سلطة البت في تلك الاعتراضات.
- (ب) لهيئة التحكيم سلطة البت في وجود أي عقد يكون اتفاق التحكيم جزءاً منه أو مقترناً به أو في صحة ذلك العقد.
- (ج) يقدم الدفع بعدم اختصاص هيئة التحكيم، في موعد أقصاه وقت تقديم بيان الدفاع أو إذا تعلق بدعوى مضادة أو طلب مقاصة، ففي بيان الرد على ذلك. وإلا، فإن أي دفع من ذلك القبيل يكون مرفوضاً في إجراءات التحكيم اللاحقة أو أمام أي محكمة. ويقدم الدفع بتجاوز هيئة التحكيم نطاق صلاحيتها ما أن تثار، أثناء إجراءات التحكيم، المسألة المدعى تجاوزها نطاق صلاحيتها. ولهيئة التحكيم، في كلتا الحالتين، أن تقبل دفعاً متأخراً إذا اعتبرت أن لذلك التأخير ما يبرره.
- (د) لهيئة التحكيم أن تفصل في الدفع المشار إليه في الفقرة (ج) بوصفه مسألة أولية، أو لها أن تبت فيه في قرار التحكيم النهائي بما لها وحدها من سلطة تقديرية.
- (هـ) لا يحول الدفع بعدم اختصاص هيئة التحكيم دون إشراف المركز على التحكيم.

رابعاً. سير التحكيم

السلطات العامة لهيئة التحكيم

المادة 31

- (أ) مع مراعاة المادة 3، لهيئة التحكيم أن تسير التحكيم بالطريقة التي تعتبرها مناسبة.
- (ب) في كل الأحوال، تكفل هيئة التحكيم معاملة الطرفين على قدم المساواة ومنح كل طرف فرصة وافية لعرض قضيته.
- (ج) تكفل هيئة التحكيم سير التحكيم بالسرعة الواجبة. ولها، بناء على طلب أحد الطرفين أو من تلقاء نفسها، أن تمدد في بعض الحالات الاستثنائية مهلة حددتها هذه القواعد أو حددتها بنفسها أو اتفق عليها الطرفان.

مكان التحكيم

المادة 32

- (أ) يقرر المركز مكان التحكيم مع مراعاة أي ملاحظات يبديها الطرفان وظروف التحكيم، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.
- (ب) لهيئة التحكيم، بعد مشاوره الطرفين، أن تعقد جلسات الاستماع في أي مكان تعتبره مناسباً. ولها أن تباشر مداولاتها حيثما ترى ذلك مناسباً.
- (ج) يعتبر قرار التحكيم صادراً في مكان التحكيم.

لغة التحكيم

المادة 33

- (أ) تكون لغة التحكيم هي لغة اتفاق التحكيم مع مراعاة سلطة هيئة التحكيم في تقرير خلاف ذلك على ضوء أي ملاحظات يبديها الطرفان وظروف التحكيم، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.
- (ب) لهيئة التحكيم أن تأمر بأن تكون أي وثائق مقدمة بلغات خلاف لغة التحكيم مشفوعة بترجمة كاملة أو جزئية إلى لغة التحكيم.

الاجتماع التحضيري

المادة 34

تعقد هيئة التحكيم، عادة في غضون 15 يوماً من إنشائها، اجتماعاً تحضيرياً مع الطرفين بأي وسيلة ملائمة، بما في ذلك الهاتف أو الفيديو أو أدوات إلكترونية، من أجل تنظيم الإجراءات اللاحقة وإعداد جدول مواعيدها بطريقة فعالة من حيث الوقت والتكلفة.

بيان الدعوى

المادة 35

(أ) يجب أن يشتمل بيان الدعوى على بيان شامل بالوقائع والحجج القانونية المؤيدة للدعوى، بما في ذلك بيان بالتعويض أو الانتصاف المطلوب.

(ب) يرفق ببيان الدعوى أكبر قدر ممكن من الأدلة التي يستند إليها المدعي، مع قائمة بتلك الأدلة. وإذا كانت الأدلة كثيرة جداً، للمدعي أن يضيف إشارة إلى وجود مزيد من الأدلة التي يكون على استعداد لتقديمها.

بيان الدفاع

المادة 36

(أ) يجب أن يردّ بيان الدفاع على ما جاء في بيان الدعوى من العناصر التي تقتضيها المادة 35(أ). وترفق ببيان الدفاع الأدلة التي يستند إليها المدعي عليه وفقاً لما ورد وصفه في المادة 35(ب).

(ب) يقدم المدعي عليه أي دعوى مضادة أو طلب مقاصة في بيان الدفاع، وعليه في بعض الظروف الاستثنائية أن يفعل ذلك في مرحلة لاحقة من إجراءات التحكيم إذا قررت هيئة التحكيم ذلك. ويجب أن تتضمن كل دعوى مضادة أو طلب مقاصة العناصر ذاتها المحددة في المادة 35(أ) و(ب).

البيانات الكتابية الإضافية

المادة 37

(أ) في حالة تقديم دعوى مضادة أو طلب مقاصة، على المدعي أن يردّ على عناصر تلك الدعوى أو ذلك الطلب في غضون 20 يوماً اعتباراً من تاريخ استلام المدعي للطلب المقابل أو طلب المقاصة. وتطبق المادة 36(أ) على ذلك الرد مع ما يلزم من تعديل.

(ب) لهيئة التحكيم، بما لها من سلطة تقديرية، أن تسمح بتقديم بيانات كتابية إضافية أو أن تقتضي ذلك.

تعديل الدعاوى أو أوجه الدفاع

المادة 38

لأي طرف أن يعدّل أو يستكمل دعواه أو دعواه المضادة أو دفاعه أو طلبه للمقاصة أثناء إجراءات التحكيم ما لم تعتبر هيئة التحكيم أن من غير المناسب السماح بذلك التعديل نظراً إلى طبيعته أو التأخر في تقديمه وإلى أحكام المادة 31(ب) و(ج)، شرط مراعاة أي اتفاق بين الطرفين على خلاف ذلك.

الاتصالات بين الطرفين وهيئة التحكيم

المادة 39

لا يجوز لأي طرف أو لأي شخص يتصرف نيابة عنه أن يقوم بالاتصال بالمحكم في مسألة تخص موضوع التحكيم في غياب الطرف الآخر ما لم تنص أحكام هذه القواعد على خلاف ذلك أو تسمح به هيئة التحكيم، على أن يكون من المفهوم أن ليس في هذه الفقرة ما يحظر الاتصالات من جانب واحد في مسائل ذات طابع تنظيمي بحت، مثل المرافق المادية أو الأدوات الإلكترونية لجلسات الاستماع أو مكانها أو تاريخها أو توقيتها.

الانضمام

المادة 40

بناء على طلب أحد الطرفين، يمكن لهيئة التحكيم أن تأمر بضم طرف إضافي إلى التحكيم على أن توافق جميع الأطراف، بما فيها الطرف الإضافي، على ذلك. ويراعي ذلك الأمر كل الظروف ذات الصلة بما في ذلك مرحلة التحكيم. ويُشجع الطلب بطلب التحكيم أو الرد على الطلب حسب الحال أو إذا أدرك الطرف في مرحلة لاحقة ظروفًا يراها ذات صلة للانضمام، ففي غضون 15 يوماً من الحصول على تلك المعلومات.

الدمج

المادة 41

في حال بدء تحكيم يخص موضوعاً يتعلق تعلقاً جوهرياً بموضوع متنازع عليه في إجراءات تحكيم أخرى ينظر فيها وفقاً لهذه القواعد أو تشارك فيه الأطراف ذاتها، يجوز للمركز أن يأمر، بعد التشاور مع الأطراف المعنية وهيئة التحكيم المعيّنة في تلك الإجراءات العالقة، بدمج التحكيم الجديد في الإجراءات العالقة إذا وافقت كل الأطراف وهيئة التحكيم المعيّنة على ذلك. ويراعي ذلك الدمج كل الظروف ذات الصلة بما في ذلك مرحلة الإجراءات العالقة.

التدابير الوقائية المؤقتة والضمانة للدعوى ولتغطية التكاليف

المادة 42

- (أ) لهيئة التحكيم، بناء على طلب أحد الطرفين، أن تصدر أي أوامر مؤقتة أو تتخذ أي تدابير مؤقتة أخرى مما تراه ضرورياً، بما في ذلك الأوامر والتدابير للمحافظة على السلع المتنازع عليها، كالأمر بإيداعها لدى الغير أو بيع السلع القابلة للتلف. ولهيئة التحكيم أن تشترط على الطرف صاحب ذلك الطلب تقديم ضمانة مناسبة لاتخاذ تلك التدابير.
- (ب) لهيئة التحكيم، بناء على طلب أحد الطرفين، أن تأمر الطرف الآخر بتقديم ضمانة بالشكل الذي تحدده للدعوى أو الدعوى المضادة ولتغطية التكاليف المشار إليها في المادة 66.
- (ج) يجوز أن تتخذ التدابير والأوامر المنصوص عليها في هذه المادة شكل قرار تحكيم مؤقت.
- (د) لا يعتبر الطلب الذي يقدمه أحد الطرفين إلى سلطة قضائية لاتخاذ تدابير مؤقتة أو لفرض ضمانة للدعوى أو الدعوى المضادة أو لتنفيذ تلك التدابير أو الأوامر التي قررتها هيئة التحكيم مناقضاً لاتفاق التحكيم أو تنازلاً عن الحق في التمسك بذلك الاتفاق.

إجراءات الانتصاف الطارئ

المادة 43

- (أ) تطبق أحكام هذه المادة على إجراءات التحكيم المنقّذة بموجب اتفاقات التحكيم المبرمة اعتباراً من 1 يونيو 2014، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.
- (ب) يمكن لطرف يلتمس قراراً عاجلاً مؤقتاً سابقاً لتشكيل هيئة التحكيم أن يقدم طلباً بالانتصاف الطارئ إلى المركز. ويجب أن يتضمن طلب الانتصاف الطارئ العناصر المبينة في المادة 9"2" إلى "4" وبيان بالتدابير المؤقتة الملتزمة وأسباب احتياج ذلك الانتصاف على أساس عاجل. ويبلغ المركز الطرف الآخر بتسلم طلب الانتصاف الطارئ.
- (ج) يكون تاريخ بدء إجراءات الانتصاف الطارئ هو التاريخ الذي يتسلم فيه المركز الطلب المشار إليه في الفقرة (ب).
- (د) يخضع طلب الانتصاف الطارئ لإثبات سداد الرسم الإداري والإيداع الأولي لرسم محكم الطوارئ وفقاً لجدول الرسوم والأتعاب والتكاليف المطبق في تاريخ بدء إجراءات الانتصاف الطارئ.
- (هـ) يعين المركز على الفور، وعادة في غضون يومين من تسلم طلب الانتصاف الطارئ، محكم طوارئ منفرداً. وتطبق المواد من 17 إلى 24 مع ما يلزم من تعديل في حين تكون المهل المشار إليها في المادتين 20 و 21 ثلاثة أيام.

- (و) لمحكم الطوارئ السلطات ذاتها المخولة لهيئة التحكيم بموجب المادة 30(أ) و(ب) بما فيها تحديد اختصاصاته. وتطبق المادة 30(هـ) مع ما يلزم من تعديل.
- (ز) يجري محكم الطوارئ الإجراءات بالطريقة التي يراها مناسبة مع مراعاة الطابع العاجل للطلب. ويكفل محكم الطوارئ لكل طرف فرصة عادلة لعرض قضيته. ولمحكم الطوارئ أن يجري الإجراءات عبر الهاتف أو الفيديو، أو أدوات إلكترونية، أو تبليغات كتابية عوضاً عن جلسة الاستماع.
- (ح) إذا اتفق الطرفان على مكان التحكيم، تُعقد إجراءات الانتصاف الطارئ في ذلك المكان. ويقرر المركز مكان إجراءات الانتصاف الطارئ مع مراعاة أي ملاحظات يبديها الطرفان وظروف إجراءات الانتصاف الطارئ، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.
- (ط) لمحكم الطوارئ أن يأمر بأي تدابير مؤقتة يراها ضرورية. ولمحكم الطوارئ أن يشترط على الطرف صاحب ذلك الطلب تقديم ضمانات مناسبة لاتخاذ تلك الأوامر. وتطبق المادة 42(ج) و(د) مع ما يلزم من تعديل. ولمحكم الطوارئ أن يغير أمره أو ينهي بناء على طلب أحد الطرفين.
- (ي) ينهي محكم الطوارئ إجراءات الانتصاف الطارئ إذا لم يبدأ التحكيم في غضون 30 يوماً من بداية إجراءات الانتصاف الطارئ.
- (ك) يحدد محكم الطوارئ أولاً تكاليف إجراءات الانتصاف الطارئ ويوزعها بالتشاور مع المركز ووفقاً لجدول الرسوم والأتعاب والتكاليف المطبق في تاريخ بدء إجراءات الانتصاف الطارئ، على أن تتخذ هيئة التحكيم قراراً نهائياً في توزيع تلك التكاليف بموجب المادة 65(ج).
- (ل) لا يجوز لمحكم الطوارئ أن يكون محكماً في أي تحكيم يتعلق بالنزاع، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.
- (م) تنتهي سلطات محكم الطوارئ مع تشكيل هيئة التحكيم. وبناء على طلب أحد الطرفين، يجوز لهيئة التحكيم أن تعدل أو تنهي أي إجراء أمر به محكم الطوارئ.

الأدلة

المادة 44

- (أ) تبت هيئة التحكيم في قبول الأدلة وصلتها بالموضوع وماديتها وقوتها.
- (ب) لهيئة التحكيم، بناء على طلب أحد الطرفين أو من تلقاء نفسها، أن تأمر أي الطرفين، في أي وقت أثناء التحكيم، بتقديم ما تراه ضرورياً أو مناسباً من الوثائق أو الأدلة الأخرى، ولها أن تأمر أحد الطرفين بأن يضع تحت تصرفها أو تحت تصرف خبير تعينه أو الطرف الآخر أي مال في حيازته أو تحت مراقبته، بغرض معاینته أو اختباره.

التجارب

المادة 45

- (أ) لأي من الطرفين أن يخطر هيئة التحكيم والطرف الآخر، في أي وقت معقول قبل انعقاد إحدى الجلسات، بأن تجارب محددة قد أجريت وبنوي الاستناد إليها. ويحدد في الإخطار غرض التجربة وملخصاً بها وطريقة تنفيذها والنتائج والخلاصة. وللطرف الآخر أن يطلب إلى هيئة التحكيم، بموجب إخطار، تكرار إحدى التجارب أو كلها في حضوره. وإذا رأت هيئة التحكيم أن لذلك الطلب ما يبرره، حددت جدول المواعيد لتكرار التجارب.
- (ب) لأغراض هذه المادة، تشمل كلمة "التجارب" الاختبارات وغيرها من عمليات التحقق.

الزيارات الميدانية

المادة 46

- لهيئة التحكيم، بناء على طلب أحد الطرفين أو من تلقاء نفسها، أن تباشر أو تستوجب معانة أي مكان أو مال أو جهاز أو مرفق أو سلسلة إنتاج أو نموذج أو فيلم أو مادة أو منتج أو عملية وفقاً لما تراه مناسباً. ولأي من الطرفين أن يطلب معانة من ذلك القبيل في أي وقت معقول قبل انعقاد أي جلسة. وإذا استجابت الهيئة لذلك الطلب، تعين عليها أن تحدد موعد المعانة والترتيبات لها.

المراجع التمهيدية والنماذج المعتمدة

المادة 47

لهيئة التحكيم أن تقرر أن يقدم الطرفان معاً ما يلي ذكره، إذا اتفقا على ذلك:

- "1" مرجعاً تمهيدياً تقنياً يستعرض خلفية البيانات العلمية أو التقنية أو غيرها من المعلومات المتخصصة الضرورية لفهم المسائل موضع النزاع فهماً كاملاً؛
- "2" والنماذج أو الرسوم أو غيرها من المواد التي تحتاج إليها هيئة التحكيم أو يحتاج إليها الطرفان كمرجع في إحدى الجلسات.

الكشف عن الأسرار التجارية والمعلومات السرية الأخرى

المادة 48

(أ) لأغراض هذه المادة، تعني عبارة المعلومات السرية المعلومات التي تنطبق عليها الشروط التالي ذكرها، بصرف النظر عن الوسيلة المستعملة للتعبير عنها:

"1" المعلومات التي بحوزة أحد الطرفين؛

"2" ولا تكون متاحة للجمهور؛

"3" وتكون لها أهمية تجارية أو مالية أو صناعية؛

"4" ويعتبرها الطرف الذي يملكها سرية.

(ب) على الطرف الذي يتمسك بسرية أي معلومات يرغب في تقديمها أو عليه تقديمها أثناء التحكيم، لا سيما إلى خبير عينته هيئة التحكيم، أن يطلب اعتبار تلك المعلومات سرية بموجب إخطار موجه إلى هيئة التحكيم مع نسخة للطرف الآخر. ويبين الطرف في الإخطار الأسباب التي تدفعه إلى اعتبار تلك المعلومات سرية، دون الكشف عن مضمونها.

(ج) تبت هيئة التحكيم في وجوب اعتبار المعلومات سرية وفي انطوائها، من حيث طبيعتها، على ما يرجح إلحاق ضرر جسيم بالطرف الذي يتمسك بسريتها إذا لم تتخذ تدابير وقائية خاصة أثناء إجراءات التحكيم. وإذا قررت هيئة التحكيم ذلك، عليها أن تحدد الظروف التي يجوز فيها الكشف عن بعض المعلومات السرية أو كلها والأشخاص الذين يجوز الكشف لهم عن تلك المعلومات، وعليها أن تطالب كل شخص يكشف له عن تلك المعلومات بتوقيع تعهد للالتزام بسريتها.

(د) في بعض الظروف الاستثنائية وبدلاً من أن تبت هيئة التحكيم في وجوب اعتبار المعلومات سرية وفي انطوائها، من حيث طبيعتها، على ما يرجح إلحاق ضرر جسيم بالطرف الذي يتمسك بسريتها إذا لم تتخذ تدابير وقائية خاصة أثناء إجراءات التحكيم، لهيئة التحكيم، بناء على طلب أحد الطرفين أو من تلقاء نفسها وبعد مشاوره الطرفين، أن تعين مستشاراً في المسائل السرية يتولى البت في وجوب اعتبار المعلومات سرية ويحدد، إن كان الأمر كذلك، الظروف التي يجوز فيها الكشف عن بعض المعلومات السرية أو كلها والأشخاص الذين يجوز الكشف لهم عن تلك المعلومات. ويطلب كل مستشار في المسائل السرية من ذلك القبيل بتوقيع تعهد للالتزام بسرية تلك المعلومات.

(هـ) لهيئة التحكيم أيضاً، بناء على طلب أحد الطرفين أو من تلقاء نفسها، أن تعين المستشار في المسائل السرية كخبير وفقاً للمادة 51، لكي يعد لها، على أساس المعلومات السرية، تقارير عن مسائل معينة تحددها هيئة التحكيم، على ألا يكشف عن تلك المعلومات للطرف الذي لم تصدر عنه أو لهيئة التحكيم.

الجلسات

المادة 49

(أ) تعقد هيئة التحكيم جلسة لتقديم الأدلة بشهادة الشهود، بمن فيهم شهود الخبرة، أو لمرافعة شفوية أو لكليهما، إذا طلب ذلك أحد الطرفين. وإذا لم يقدم طلب من ذلك القبيل، تبت هيئة التحكيم في وجوب عقد جلسة أو جلسات من ذلك القبيل. وتقرر هيئة التحكيم، بعد التشاور مع الطرفين، ما إذا كانت جلسة الاستماع ستعقد عن

طريق الفيديو، باستخدام أدوات إلكترونية، أو حضورياً. وفي حالة عدم عقد أي جلسات، تباشر الإجراءات على أساس الوثائق والمستندات الأخرى فقط.

- (ب) في حالة اتخاذ قرار بعقد جلسة، تعقد الجلسة في غضون 30 يوماً بعد تسلم المدعي الرد على الطلب وبيان الدفاع. وتتولى هيئة التحكيم إخطار الطرفين في وقت مبكر بما فيه الكفاية بتاريخ الجلسة وموعدها ومكانها ومؤتمرات الفيديو أو الأدوات الإلكترونية التي ستستخدم. ولا يجوز أن تزيد مدة انعقاد الجلسات عن ثلاثة أيام إلا في الظروف الاستثنائية. ومن المفترض أن يستدعي كل طرف إلى الجلسات الأشخاص الذين يعتبر حضورهم ضرورياً لتزويد الهيئة بما يكفي من معلومات عن النزاع.
- (ج) تكون كل الجلسات مغلقة، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.
- (د) تبت هيئة التحكيم في مسألة إعداد محضر لأي جلسة وفي شكل ذلك المحضر إن قررت إعداده.
- (هـ) لكل طرف أن يبلغ الهيئة والطرف الآخر بموجز الجلسة بعد انتهائها، خلال فترة وجيزة يتفق عليها الطرفان أو تحددها الهيئة في غياب ذلك الاتفاق.

الشهود

المادة 50

- (أ) قبل عقد أي جلسة، لهيئة التحكيم أن تطلب من أي طرف أن يبين هوية الشهود الذين يرغب في استدعائهم، سواء أكانوا شهود وقائع أم شهود خبراء، وموضوع شهادتهم وصلتها بالمسائل موضع النزاع.
- (ب) لهيئة التحكيم، بما لها من سلطة تقديرية، أن تحد من حضور أي شاهد أو أن ترفض حضوره بسبب زيادة شهادته على الحاجة أو انتفاء صلتها بالموضوع.
- (ج) لكل من الطرفين أن يستجوب أي شاهد يدلي بشهادة شفوية، تحت مراقبة هيئة التحكيم. ولهيئة التحكيم أن تطرح أسئلة في أي مرحلة من مراحل مناقشة الشهود.
- (د) يجوز تقديم شهادة الشهود في شكل كتابي، حسب اختيار أحد الطرفين أو توجيه هيئة التحكيم، سواء تم ذلك في بيانات موقعة أو في إفادات كتابية مشفوعة بيمين أو غير ذلك. وفي تلك الحالة، لهيئة التحكيم أن تعلق قبول الشهادة بشرط إتاحة الشهود للإدلاء بشهادات شفوية.
- (هـ) يكون كل طرف مسؤولاً عن الترتيبات العملية لإحضار أي شاهد يستدعيه وعن تكاليفه وإمكانية حضوره.
- (و) تبت هيئة التحكيم في وجوب مغادرة أي شاهد للجلسة أثناء أي جزء من الإجراءات، ولا سيما أثناء إدلاء شهود آخرين بشهاداتهم.

الخبراء الذين تعينهم هيئة التحكيم

المادة 51

- (أ) لهيئة التحكيم، خلال الاجتماع التحضيري أو مرحلة لاحقة وبعد مشاوره الطرفين، أن تعين خبيراً مستقلاً واحداً أو أكثر لتقديم تقرير إليها عن مسائل معينة تحددها. وترسل هيئة التحكيم إلى الطرفين نسخة عن بيان مهمة الخبير الذي تعده مع مراعاة أي ملاحظات يبديها الطرفان. ويطلب كل خبير من ذلك القبيل بتوقيع تعهد للالتزام بسرية الموضوع. وينبغي أن يشتمل بيان مهمة الخبير على شرط يلتزم الخبير بموجبه بتقديم تقريره إلى الهيئة في غضون ثلاثين يوماً اعتباراً من استلام بيان المهمة.
- (ب) مع مراعاة المادة 48، على هيئة التحكيم، فور تسلم تقرير الخبير، أن ترسل نسخة عنه إلى الطرفين، مع إتاحة الفرصة لهما للتعبير عن رأيهما في التقرير كتابة. ومع مراعاة المادة 48، لأي طرف أن يفحص أي وثيقة استند إليها الخبير في تقريره.
- (ج) بناء على طلب أي الطرفين، تتاح للطرفين فرصة استجواب الخبير في إحدى الجلسات. وفي تلك الجلسة، للطرفين أن يستدعيا شهود خبرة للإدلاء بشهاداتهم على المسائل المتنازع عليها.

- (د) يخضع رأي خبير في المسألة أو المسائل المطروحة عليه لسلطة هيئة التحكيم في تقدير تلك المسائل في سياق كل ظروف القضية، ما لم يكن الطرفان قد اتفقا على أن يكون قرار الخبير نهائياً في أي مسألة معينة.

التخلف

المادة 52

- (أ) إذا تخلف المدعي عن تقديم بيان دعواه وفقاً للمادتين 10 و35، دون إبداء سبب كاف، لا يكون المركز مطالباً باتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادة 8.
- (ب) إذا تخلف المدعي عليه عن تقديم بيان دفاعه وفقاً للمواد 11 و12 و36، دون إبداء سبب كاف، لهيئة التحكيم، بالرغم من ذلك، أن تواصل التحكيم وتصدر قرار التحكيم.
- (ج) لهيئة التحكيم أيضاً أن تواصل التحكيم وتصدر قرار التحكيم إذا تخلف أحد الطرفين عن الاستفادة من الفرصة المتاحة له لعرض قضيته في المهلة التي حددتها هيئة التحكيم، دون إبداء سبب كاف.
- (د) إذا تخلف أحد الطرفين عن الامتثال لأي حكم أو شرط في هذه القواعد أو لأي تعليمات تعطيتها هيئة التحكيم، دون إبداء سبب كاف، لهيئة التحكيم أن تستنتج من ذلك ما تراه مناسباً.

اختتام الإجراءات

المادة 53

- (أ) تعلن هيئة التحكيم اختتام الإجراءات عندما ترى، بما يرضيها، أن الطرفين قد حظيا بفرصة كافية لتقديم البيانات الكتابية والشفوية والأدلة.
- (ب) لهيئة التحكيم، أن تقرر، من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الطرفين، إعادة فتح الإجراءات التي أعلنت اختتامها في أي وقت قبل إصدار قرار التحكيم، إذا رأت ذلك ضرورياً بسبب وجود ظروف استثنائية.

التنازل عن حق الاعتراض

المادة 54

كل طرف يكون على علم بعدم الامتثال لأي حكم من هذه القواعد أو لأي شرط من اتفاق التحكيم أو لأي تعليمات أعطتها هيئة التحكيم ويواصل، بالرغم من ذلك، التحكيم دون أن يسجل فوراً اعتراضاً على عدم الامتثال يعتبر أنه تنازل عن حقه في الاعتراض.

خامساً. قرارات التحكيم والقرارات الأخرى

القوانين المطبقة على موضوع النزاع والتحكيم واتفاق التحكيم

المادة 55

- (أ) تبت هيئة التحكيم في موضوع النزاع وفقاً لما اختاره الطرفان من قانون أو قواعد قانونية. ويفسر كل تعيين لقانون دولة ما على أنه يشير مباشرة إلى القانون الموضوعي لتلك الدولة وليس إلى قواعدها بشأن تنازع القوانين، ما لم يتم التعبير عن خلاف ذلك. وإذا تخلف الطرفان عن الاختيار، وجب على هيئة التحكيم أن تطبق القانون أو القواعد القانونية مما تعتبره مناسباً. وفي كل الأحوال، على هيئة التحكيم أن تبت في النزاع مع إيلاء الاعتبار الواجب لشروط أي عقد ذي صلة بالموضوع ومع مراعاة الأعراف التجارية السارية. ولا تبت هيئة التحكيم بصفقتها حكماً مطلق الصلاحية أو مع مراعاة العدالة والإنصاف إلا إذا أجاز لها الطرفان ذلك صراحة.
- (ب) يكون القانون المطبق على التحكيم هو قانون التحكيم الخاص بمكان التحكيم، إلا إذا كان الطرفان قد اتفقا صراحة على تطبيق قانون آخر للتحكيم وكان ذلك الاتفاق مباحاً في قانون مكان التحكيم.
- (ج) يعتبر اتفاق التحكيم نافذاً إذا استوفى شروط الشكل والوجود والصحة والنطاق للقانون المطبق أو القواعد القانونية المطبقة وفقاً للفقرة (أ) أو للقانون المطبق وفقاً للفقرة (ب).

العملة والفوائد

المادة 56

- (أ) يجوز بيان المبالغ المالية في قرار التحكيم بأي عملة.
- (ب) لهيئة التحكيم أن تحكم بأن يدفع أحد الطرفين فائدة بسيطة أو مركبة على أي مبلغ محكوم به على ذلك الطرف. ولها حرية تحديد سعر الفائدة كما تراه مناسباً، دون أن تكون ملزمة بأسعار الفائدة القانونية. ولها حرية تحديد الفترة التي تدفع عنها الفائدة.

شكل قرارات التحكيم وتبليغها

المادة 57

- (أ) لهيئة التحكيم أن تصدر قرارات منفصلة في مسائل مختلفة في أوقات مختلفة.
- (ب) يصدر قرار التحكيم كتابة ويبيّن فيه تاريخ إصداره، فضلاً عن مكان التحكيم وفقاً للمادة 32(أ).
- (ج) يبيّن قرار التحكيم الأسباب التي يستند إليها، إلا إذا كان الطرفان قد اتفقا على عدم تسببه ولم يكن القانون المطبق على التحكيم يقتضي بيان تلك الأسباب.
- (د) يوقع المحكم قرار التحكيم. وإذا تخلف المحكم عن التوقيع، وجب بيان سبب عدم التوقيع في قرار التحكيم.
- (هـ) لهيئة التحكيم أن تستشير المركز في المسائل الشكلية، ولا سيما لضمان إمكانية تنفيذ قرار التحكيم.
- (و) تبليغ هيئة التحكيم قرار التحكيم للمركز بعدد من النسخ الأصلية يكون كافياً لتوفير نسخة واحدة عنه لكل طرف وللمحكم وللمركز. وعلى المركز أن يرسل رسمياً قرار التحكيم نسخة أصلية لكل طرف وللمحكم.
- (ز) بناء على طلب أحد الطرفين، يوفر المركز لذلك الطرف نسخة عن قرار التحكيم تكون مصدقة من المركز، مقابل دفع التكاليف المترتبة على ذلك. وتعتبر كل نسخة مصدقة على ذلك النحو مستوفية لشروط المادة الرابعة (1)(أ) من اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، المؤرخة في 10 يونيو 1958.

مهلة إصدار قرار التحكيم النهائي

المادة 58

- (أ) ينبغي سماع الدعوى وإعلان اختتام الإجراءات خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر بعد تسليم بيان الدفاع أو تشكيل هيئة التحكيم، أيهما وقع لاحقاً ومتى أمكن ذلك في حدود المعقول. وينبغي إصدار قرار التحكيم النهائي خلال الشهر اللاحق لذلك، متى أمكن ذلك في حدود المعقول.
- (ب) إذا لم يعلن اختتام الإجراءات خلال المدة المحددة في الفقرة (أ)، ترسل هيئة التحكيم إلى المركز تقريراً مرحلياً عن التحكيم، مع نسخة لكل طرف. وترسل تقريراً مرحلياً إضافياً إلى المركز ونسخة لكل طرف في نهاية كل فترة لاحقة تكون مدتها شهراً واحداً لم يعلن فيها اختتام الإجراءات.
- (ج) إذا لم يصدر قرار التحكيم النهائي خلال شهر واحد بعد اختتام الإجراءات، ترسل هيئة التحكيم إلى المركز مذكرة كتابية تشرح فيها أسباب التأخير، مع نسخة لكل طرف. وترسل مذكرة إضافية ونسخة لكل طرف في نهاية كل فترة لاحقة تكون مدتها شهراً واحداً إلى أن يتم إصدار قرار التحكيم النهائي.

أثر قرار التحكيم

المادة 59

- (أ) بقبول التحكيم بناء على هذه القواعد، يلتزم الطرفان بتنفيذ قرار التحكيم دون إبطاء، ويتنازلان عن حقهما في أي نوع من أنواع الاستئناف أو التقاضي أمام محكمة أو سلطة قضائية أخرى في الحدود التي يجوز فيها أن يتم ذلك التنازل على الوجه السليم وفقاً للقانون المطبق.

(ب) يكون قرار التحكيم نافذاً وملزماً للطرفين اعتباراً من التاريخ الذي يبلغه فيه المركز وفقاً للجملة الثانية من المادة 57(و).

التسوية وغيرها من أسباب الإنهاء

المادة 60

- (أ) لهيئة التحكيم أن تقترح على الطرفين النظر في تسوية، بما في ذلك من خلال الشروع في عملية وساطة، في أي وقت قد تراه مناسباً.
- (ب) إذا اتفق الطرفان على تسوية للنزاع قبل صدور قرار التحكيم، على هيئة التحكيم إنهاء التحكيم، وعليها تثبيت التسوية في شكل قرار تحكيم بالتراضي إذا طلب الطرفان ذلك معاً. ولا تكون هيئة التحكيم ملزمة بتسبب قرار تحكيم من ذلك القبيل.
- (ج) إذا صارت مواصلة التحكيم عديمة الضرورة أو مستحيلة قبل صدور قرار التحكيم لأي سبب غير ما ذكر في الفقرة (ب)، على هيئة التحكيم إخطار الطرفين بنيتها إنهاء التحكيم. وتكون لهيئة التحكيم سلطة إصدار قرار إنهاء التحكيم ما لم يثر أحد الطرفين أسباباً لها ما يبررها للاعتراض على ذلك خلال فترة زمنية تحددها هيئة التحكيم.
- (د) يوقع المحكم قرار التحكيم بالتراضي أو الأمر بإنهاء التحكيم وفقاً للمادة 57(د). وتبلغ هيئة التحكيم ذلك القرار للمركز بعدد من النسخ الأصلية يكون كافياً لتوفير نسخة واحدة منها لكل طرف وللمحكم وللمركز. ويرسل المركز رسمياً نسخة أصلية عن قرار التحكيم باتفاق الطرفين أو عن الأمر بإنهاء التحكيم إلى كل طرف وإلى المحكم.

تصحيح قرار التحكيم وقرار التحكيم الإضافي

المادة 61

- (أ) لأي من الطرفين، في غضون 30 يوماً بعد تسلم قرار التحكيم، أن يطلب من هيئة التحكيم، بموجب إخطار موجه إليها مع نسخة للمركز وللطرف الآخر، أن تصحح أي أخطاء كتابية أو مطبعية أو حسابية في قرار التحكيم. وإذا رأت هيئة التحكيم أن لذلك الطلب ما يبرره، أجرت التصحيح في غضون 30 يوماً بعد تسلم الطلب. ويتخذ كل تصحيح شكل مذكرة منفصلة وموقعة من هيئة التحكيم وفقاً للمادة 57(د) ويصبح جزءاً من قرار التحكيم.
- (ب) لهيئة التحكيم أن تصحح أي خطأ من النوع المشار إليه في الفقرة (أ) بمبادرة منها في غضون 30 يوماً بعد تاريخ قرار التحكيم.
- (ج) لأي من الطرفين، في غضون 30 يوماً بعد تسلم قرار التحكيم، أن يطلب من هيئة التحكيم، بموجب إخطار موجه إليها مع نسخة للمركز وللطرف الآخر، أن تصدر قرار تحكيم إضافي في شأن ادعاءات مقدمة أثناء إجراءات التحكيم ولكن لم يتناولها قرار التحكيم. وقبل البت في ذلك الطلب، تتيح هيئة التحكيم للطرفين فرصة لسماع أقوالهما. وإذا رأت أن للطلب ما يبرره، وجب عليها أن تصدر قرار التحكيم الإضافي في غضون 30 يوماً اعتباراً من تسلم الطلب، متى أمكن ذلك في حدود المعقول.

سادساً. الرسوم والأتعاب والتكاليف

رسوم المركز

المادة 62

- (أ) يخضع طلب التحكيم لرسم تسجيل يدفع للمركز ولا يمكن رده. ويحدد مبلغ رسم التسجيل في جدول الرسوم والأتعاب والتكاليف المطبق في التاريخ الذي يتسلم فيه المركز طلب التحكيم.
- (ب) تخضع أي دعوى مضادة من المدعى عليه لرسم تسجيل يدفع للمركز ولا يمكن رده. ويحدد مبلغ رسم التسجيل في جدول الرسوم والأتعاب والتكاليف المطبق في التاريخ الذي يتسلم فيه المركز طلب التحكيم.
- (ج) لا يتخذ المركز أي إجراء بناء على طلب التحكيم أو دعوى مضادة إلى أن يتم دفع رسم التسجيل.
- (د) في حالة زيادة قيمة الدعوى أو الدعوى المضادة، يجوز زيادة مبلغ الرسم الإداري وفقاً لجدول الرسوم والأتعاب والتكاليف المطبق في الفقرة (ج). وعلى المدعي أو المدعى عليه، حسب الحال، أن يدفع المبلغ الزائد.

- (هـ) إذا تخلف أحد الطرفين عن دفع أي رسم إداري مستحق في غضون 15 يوماً بعد تنبيه كتابي من المركز، فإنه يعتبر كما لو سحب دعواه أو دعواه المضادة أو الزيادة في قيمة دعواه أو الزيادة في قيمة دعواه المضادة، حسب الحال.
- (و) تخطر هيئة التحكيم المركز بمبلغ الدعوى وأي دعوى مضادة وبأي زيادة في ذلك، في الوقت المناسب.

أتعاب المحكم

المادة 63

يتولى المركز، بعد مشاوره المحكمين والطرفين، تحديد مبلغ أتعاب المحكمين والعملة التي تدفع بها وطريقة دفعها ومواعيدها، وفقاً لجدول الرسوم والأتعاب والتكاليف المطبق في التاريخ الذي يتسلم فيه المركز طلب التحكيم.

الودائع

المادة 64

- (أ) فور تسلم إخطار من المركز بتشكيل هيئة التحكيم، يودع المدعي والمدعى عليه مبلغين متساويين كمقدّم لتكاليف التحكيم المشار إليها في المادة 65. ويحدد المركز مبلغ الودائع.
- (ب) للمركز أن يطالب الطرفين بإيداع مبالغ إضافية أثناء التحكيم.
- (ج) إذا لم تدفع الودائع المطالب بها كاملة في غضون 20 يوماً بعد تسلم الإخطار المناسب يتولى المركز إخطار الطرفين بذلك لكي يدفع أحدهما أو الآخر المبلغ المطالب به.
- (د) إذا كان مبلغ الدعوى المضادة يفوق بكثير مبلغ الدعوى أو يستدعي فحص بعض المسائل المختلفة للغاية أو إذا بدا الأمر مناسباً في ظروف الحال، للمركز أن يقرر، بما له من سلطة تقديرية، وديعتين منفصلتين للدعوى وللدعوى المضادة. وفي حالة إقرار وديعتين منفصلتين، يدفع المدعي الوديعة كلها المقررة للدعوى ويدفع المدعى عليه الوديعة كلها المقررة للدعوى المضادة.
- (هـ) إذا تخلف أحد الطرفين عن إيداع المبلغ المطالب به في غضون 15 يوماً بعد تنبيه كتابي من المركز، فإنه يعتبر كما لو سحب دعواه أو دعواه المضادة.
- (و) بعد إصدار قرار التحكيم، يتولى المركز، وفقاً لقرار التحكيم، تقديم كشف حسابي بالودائع التي تسلمها إلى الطرفين ورد الرصيد الذي لم يتم إنفاقه إليهما أو مطالبتهما بدفع أي مبلغ يستحق عليهما.

القرار المتعلق بتكاليف التحكيم

المادة 65

- (أ) تحدد هيئة التحكيم، في قرار تحكيمها، تكاليف التحكيم بحيث تشمل ما يلي ذكره:
- "1" أتعاب المحكم؛
- "2" ومصروفات التنقل والاتصال وغيرها من المصروفات التي يتحملها المحكم على الوجه الصحيح؛
- "3" وتكاليف خدمات الخبراء وغيرها من المساعدات التي تقتضيها هيئة التحكيم وفقاً لهذه القواعد؛
- "4" والمصروفات الأخرى الضرورية لتسيير إجراءات التحكيم، مثل تكلفة قاعات الاجتماعات والجلسات.
- (ب) تغطي التكاليف المشار إليها أعلاه، قدر الإمكان، من الودائع المطالب بها بناء على المادة 64.
- (ج) تتولى هيئة التحكيم توزيع تكاليف التحكيم ورسوم التسجيل ورسوم الإدارة الخاصة بالمركز بين الطرفين على ضوء كافة الظروف ونتيجة التحكيم، مع مراعاة أي اتفاق بين الطرفين.

القرار المتعلق بالتكاليف التي يتحملها أحد الطرفين

المادة 66

لهيئة التحكيم أن تأمر أحد الطرفين، في قرار تحكيمها، بتسديد كل المصروفات المعقولة أو بعضها مما تحمله الطرف الآخر لدى عرض قضيته، بما في ذلك مصروفات الممثلين القانونيين والشهود، شرط مراعاة أي اتفاق بين الطرفين على خلاف ذلك وعلى ضوء كافة الظروف ونتيجة التحكيم.

سابعاً. السرية

سرية وجود التحكيم

المادة 67

(أ) لا يجوز لأي طرف أن يكشف بصورة منفردة للغير عن أي معلومات تتعلق بوجود تحكيم ما لم يلزمه بذلك القانون أو جهاز تنظيمي مختص وفيما عدا ما يعد ضروريا للطعن في التحكيم أمام القضاء أو لملاحقة تنفيذ قرار تحكيم. وفي تلك الحالة، لا يتم الكشف إلا على النحو التالي:

"1" بالكشف عما لا يتجاوز ما هو مطالب به قانوناً؛

"2" وبتقديم تفاصيل الكشف وشرح لسببه إلى هيئة التحكيم والطرف الآخر إذا تم الكشف أثناء التحكيم أو إلى الطرف الآخر وحده إذا تم بعد انتهاء التحكيم.

(ب) بالرغم من الفقرة (أ)، لأي طرف أن يكشف للغير عن أسماء الأطراف في التحكيم والتعويض أو الانتصاف المطلوب بغرض الوفاء بأي التزام حسن النية أو مصارحة إزاء ذلك الغير.

سرية المعلومات المكشوف عنها أثناء التحكيم

المادة 68

(أ) بالإضافة إلى أي تدابير معينة تجيزها المادة 48، يعتبر كل دليل كتابي أو دليل آخر يقدمه أحد الطرفين أو الشهود أثناء التحكيم ذا طابع سري. وفي حدود ما يشمل ذلك الدليل من معلومات لا تدخل في الملك العام، لا يجوز لأي طرف اطلع على تلك المعلومات نتيجة فقط لاشتراكه في التحكيم أن يستعمل الدليل أو يكشف عنه للغير لأي غرض دون موافقة الطرفين أو أمر محكمة مختصة.

(ب) لأغراض هذه المادة، لا يعتبر الشاهد الذي يستدعيه أحد الطرفين بحكم الغير. وفي حدود ما يطلع عليه الشاهد من أدلة أو معلومات أخرى مقدمة أثناء التحكيم لتحضير شهادته، يكون الطرف الذي يستدعي ذلك الشاهد مسؤولاً عن التزام الشاهد بالدرجة ذاتها من السرية الواجبة على الطرف.

سرية قرار التحكيم

المادة 69

يلتزم الطرفان بسرية قرار التحكيم ولا يجوز الكشف عنه للغير إلا في الحالات التالية وفي حدود تلك الحالات:

"1" إذا وافق الطرفان على ذلك؛

"2" أو إذا دخل قرار التحكيم في الملك العام نتيجة دعوى مرفوعة أمام إحدى المحاكم الوطنية أو السلطات المختصة الأخرى؛

"3" أو إذا تعين الكشف عنه امتثالاً لشرط قانوني مفروض على أحد الطرفين أو لإنشاء حقوق قانونية لأحد الطرفين إزاء الغير أو لحماية تلك الحقوق منه.

التزام المركز والمحكم بالسرية

المادة 70

(أ) يلتزم المركز والمحكم بسرية التحكيم وقرار التحكيم وبسرية أي دليل كتابي أو دليل آخر يكشف عنه أثناء التحكيم، في حدود ما يشمل ذلك الدليل من معلومات لا تدخل في الملك العام، فيما عدا ما هو ضروري فيما يتعلق بدعوى مرفوعة أمام القضاء بشأن قرار التحكيم أو وفقاً لما يقتضيه القانون في الحالات الأخرى، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

(ب) بالرغم من الفقرة (أ)، للمركز أن يدرج معلومات تتعلق بالتحكيم في أي إحصاءات شاملة ينشرها بشأن أنشطته، شرط ألا تسمح تلك المعلومات بتحديد هوية الطرفين أو الظروف الخاصة بالنزاع.

ثامناً. مسائل مختلفة

انتفاء المسؤولية

المادة 71

لا يكون المحكم أو الويبو أو المركز مسؤولين تجاه أي طرف عن أي فعل أو تقصير مقترن بالتحكيم، فيما عدا الأخطاء المرتكبة عن عمد.

التنازل عن حق رفع دعوى تشهير

المادة 72

يوافق الطرفان، ويوافق المحكم من خلال قبول تعيينه، على الامتناع عن الاستناد إلى أي بيانات أو تعليقات كتابية أو شفوية يدلي بها أو يستعملها هؤلاء الأشخاص أنفسهم أو ممثلوهم أثناء التحضير للتحكيم أو أثناء مباشرته، لإقامة دعوى تشهير أو ذم أو قذف أو استكمالها أو لتقديم أي شكوى مقترنة بذلك أو استكمالها. كما يوافق الطرفان والمحكم على أنه يجوز التمسك بهذه المادة للدفع بعدم سماع أي دعوى من ذلك القبيل.

جدول الرسوم والأتعاب والتكاليف

التحكيم والتحكيم المعجل²

(جميع المبالغ مذكورة بالدولار الأمريكي)

نوع الرسوم والأتعاب	القيمة محل النزاع	التحكيم المعجل	التحكيم
رسوم التسجيل	أي مبلغ	1000 دولار أمريكي	2000 دولار أمريكي
الرسوم الإدارية (*)	حتى 2.5 مليون دولار أمريكي	2000 دولار أمريكي	4000 دولار أمريكي
	أكثر من 2.5 مليون دولار وحتى 10 ملايين دولار أمريكي	10 000 آلاف دولار	10 000 دولار أمريكي + 0.1% من المبالغ التي تزيد على 2.5 مليون دولار أمريكي، بحد أقصى يصل إلى 17 500 دولار أمريكي
	أكثر من 10 مليون دولار أمريكي	20 000 دولار أمريكي	25 000 دولار أمريكي + 0.05% من المبالغ التي تزيد على 10 ملايين دولار أمريكي، بحد أقصى يصل إلى 60 000 دولار أمريكي
أتعاب المحكمين (*)	حتى 2.5 مليون دولار أمريكي	20 000 دولار أمريكي (رسم ثابت) (**)	على نحو ما يحدده المركز بالتشاور مع الطرفين والمحكم (المحكمين)
	أكثر من 2.5 مليون وحتى 10 ملايين دولار أمريكي	40 000 دولار أمريكي (رسم ثابت) (**)	معدل إرشادي: من 300 إلى 600 دولار أمريكي للساعة
	أكثر من 10 ملايين دولار	يحدده المركز بالتشاور مع الطرفين والمحكم (المحكمين)	

(*) يشير كل مبلغ محدد إلى إجمالي الرسوم المستحقة بشأن كل نزاع، فمثلاً حين تصل القيمة المتنازع عليها إلى 5 ملايين دولار أمريكي، تبلغ الرسوم الإدارية المستحقة في التحكيم المعجل 10 000 دولار أمريكي (وليس 12 000 دولار أمريكي وهو المبلغ الناتج عن جمع الرسوم البالغ قيمتها 10 000 و 2000 دولار أمريكي).

(**) قد تخفض أو ترفع وفقاً لمدى تعقد موضوع النزاع والوقت الذي أنفقه المحكم.

1. للمركز أن يخصم كافة أو جزء من الرسوم الإدارية المستحقة له مقابل وساطة الويبيو أو قرار خبير في الويبيو من رسوم التسجيل والإدارة المستحقة له مقابل تحكيم الويبيو، إذا تعلق الأمر بنفس النزاع.
2. إذا لم يُشر طلب التحكيم إلى مبلغ نقدي أو إذا تعلقت المسألة المحالة إلى التحكيم بقضايا غير قابلة للقياس بمبالغ نقدية، تكون الرسوم الإدارية المستحقة 4000 دولار أمريكي، على أن تخضع للتعديل. وإذا لم يُشر طلب التحكيم المعجل إلى مبلغ نقدي أو إذا تعلقت المسألة المحالة بقضايا غير قابلة للقياس بمبالغ نقدية، تكون الرسوم الإدارية المستحقة 2000 دولار أمريكي، على أن تخضع للتعديل. ويتم التعديل وفقاً للرسوم الإدارية التي يعتبرها المركز مناسبة وفقاً للظروف، وذلك بما له من سلطة تقديرية وبعد التشاور مع الأطراف وهيئة التحكيم، ومع مراعاة تكاليف الإجراءات وفقاً للمادتين 73 و 74 من قواعد الويبيو للتحكيم والمادتين 65 و 66 من قواعد الويبيو للتحكيم المعجل، حسب تقديرها المناسب للظروف.

² تُعلن أي تغييرات في جدول الأتعاب والرسوم والتكاليف وتفاصيل معلومات الدفع في الموقع الإلكتروني للمركز: www.wipo.int/amc.

3. يحدد المركز، قبل تشكيل هيئة التحكيم، تعريفات أتعاب المحكّم في الساعة أو اليوم بالتشاور مع الطرفين والمحكّم. وعليه أن يراعي لدى القيام بذلك بعض العوامل مثل المبالغ المتنازع عليها وعدد الأطراف ومدى تعقد النزاع ووضع المحكّم وأي مؤهلات معينة مطلوب توافرها فيه.
4. يلتزم المحكّم بأن يعد سجلاً مفصلاً ودقيقاً للعمل المنجز في التحكيم والوقت المخصص له. وعقب إنهاء التحكيم، تقدم نسخة عن تلك السجلات للطرفين وللمركز، مرفقة بها فاتورة بأتعاب المحكّم.
5. يحدد المركز، بعد التشاور مع الطرفين وهيئة التحكيم، المبلغ النهائي المستحق دفعه للمحكّم المنفرد أو المبالغ المستحق دفعها لكل من المحكّم الذي يرأس الهيئة والمحكمين الآخرين في الهيئة المكونة من ثلاثة محكمين، على أساس تعريفات الساعة أو تعريفات اليوم والتعريفات القصوى وعوامل أخرى مثل مدى تعقد الموضوع محل النزاع والتحكيم وإجمالي الوقت الذي أنفقه المحكّم، والوقت المخصص ولكن غير مستخدم نتيجة تأجيل متأخر أو إلغاء للجلسات، ومدى حرص هيئة التحكيم والسرعة في تنفيذ إجراءات التحكيم.
6. لأغراض حساب تكاليف التحكيم، تحوّل مبالغ المطالبات المحددة بعملات غير الدولار الأمريكي إلى القيمة التي تعادلها بالدولار الأمريكي عند الاقتضاء على أساس أسعار الصرف المعتمدة لدى الأمم المتحدة والسارية في تاريخ الدفع.
7. لأغراض احتساب أتعاب المحكمين، تضاف قيمة أي دعوى مضادة إلى مبلغ الدعوى الأساسية.
8. لا تنطبق سوى الفقرات 1 و 2 و 4 و 6 و 7 أعلاه على إجراءات التحكيم المعجل.
9. يُطبق تخفيض بنسبة 25% على رسوم المركز الخاصة بالتسجيل والإدارة إذا عُيّن أحد الطرفين (أو كلاهما) كمودع (مودعين) أو مخترع (مخترعين) في طلب منشور أودع بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، أو صاحب (صاحب) تسجيل دولي أودع بموجب نظام لاهاي أو نظام مدريد، أو كان أحد الطرفين أو كلاهما من موردي أو مستعملي خدمات التكنولوجيا المندرجة في برنامج ويبو غرين، أو شركة صغيرة ومتوسطة (كيان يضم أقل من 250 موظفاً).

إجراءات الانتصاف الطارئ³

(عملاً بالمادة 49 من قواعد الويبو للتحكيم/المادة 43 من قواعد الويبو للتحكيم المعجل)

(جميع المبالغ مذكورة بالدولار الأمريكي)

الرسوم الإدارية	أتعاب محكم الطوارئ (*)
2500 دولار أمريكي	الإيداع الأولي: 10 000 دولار أمريكي من 300 إلى 600 دولار أمريكي للساعة، بحد أقصى قدره 20 ألف دولار أمريكي

(*) معدلات إرشادية.

1. يحدد المركز، قبل تعيين محكم الطوارئ، أتعاب ذلك المحكم في الساعة بالتشاور مع الطرفين ومحكم الطوارئ. وعليه أن يراعي لدى القيام بذلك بعض العوامل مثل المبالغ المتنازع عليها وعدد الأطراف ومدى تعقد النزاع ووضع محكم الطوارئ وأي مؤهلات معينة مطلوب توافرها فيه.
2. يلتزم محكم الطوارئ بأن يعد سجلاً مفصلاً ودقيقاً للعمل المنجز في إجراءات الانتصاف الطارئ والوقت المخصص لها. وعقب إنهاء إجراءات الانتصاف الطارئ، تقدم نسخة عن تلك السجلات للطرفين وللمركز، مرفقة بها فاتورة بأتعاب محكم الطوارئ.
3. يحدد المركز، بعد التشاور مع الطرفين ومحكم الطوارئ، المبلغ النهائي المستحق دفعه لمحكم الطوارئ، على أساس تعريفه الساعة والتعريف القصوى وعوامل أخرى مثل مدى تعقد الموضوع محل النزاع ومحل التحكيم وإجمالي الوقت الذي أنفقه محكم الطوارئ ومدى حرص محكم الطوارئ والسرعة في اتخاذ إجراءات الانتصاف الطارئ.
4. لا يجوز أن تتجاوز أتعاب محكم الطوارئ التعريفات الإرشادية المذكورة أعلاه إلا في ظروف استثنائية.
5. لأغراض حساب تكاليف إجراءات الانتصاف الطارئ، تحوّل مبالغ المطالبات المحددة بعملات غير الدولار الأمريكي إلى القيمة التي تعادلها بالدولار الأمريكي على أساس أسعار الصرف المعتمدة لدى الأمم المتحدة والسارية في تاريخ الدفع.
6. يُطبق تخفيض بنسبة 25% على الرسم الإداري للمركز إذا عُيّن أحد الطرفين (أو كلاهما) كمودع (مودعين) أو مخترع (مخترعين) في طلب منشور أودع بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات، أو صاحب (صاحبي) تسجيل دولي أودع بموجب نظام لاهاي أو نظام مدريد، أو كان أحد الطرفين أو كلاهما من موردي أو مستعملي خدمات التكنولوجيا المندرجة في برنامج ويبو غرين أو شركة صغيرة ومتوسطة (كيان يضم أقل من 250 موظفاً).

³ تُعلن أي تغييرات في جدول الأتعاب والرسوم والتكاليف وتفاصيل معلومات الدفع في الموقع الإلكتروني للمركز : www.wipo.int/amc.